الباب الأول

"الإطار النظريُّ والمنهجيُّ

لدراسة التحولاتِ الاقتصادية وثقافة الاستهلاك"

الفصل الأول

منهجية دراسة التحولاتِ الاقتصادية وثقافة الاستهلاك في ليبيا

أولًا: الصياغة التصورية لموضوع الدراسة

١- مشكلة الدراسة وأهميتها النظرية

٢- إشكالية الدراسة وأهميتها التطبيقية

٣- أهداف وتساؤلات الدراسة

٤- الإطار النظريُّ للدراسة

ثانيًا: التصميم المنهجيُّ للدراسة

١- نوع الدراسة وإجراءاتها المنهجية

٢- مجتمع الدراسة وسحب العينة

٣- طرق الدراسة

٤- تصميم أدوات الدراسة وسلامتها

٥- أدوات جمع البيانات

ثالثًا: تحليل البيانات وتفسير النتائج

١- نوع ومصادر البيانات

٢- تحليل البيانات

٣- مستويات تحليل البيانات

٤- تفسير النتائج

٥- الصعوبات التي واجهت الباحثةَ بالدراسة

تمهيد:

تقوم منهجيةُ الدراسةMethodology على تحديد المعالم الأساسية للدراسة؛ من حيث تحديد موضوع الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها التي سوف نجيب عنها. مع وضع تعريفاتٍ إجرائية لمفاهيم الدراسة الأساسية، مع تحديد المنهج الذي ستعتمد عليه الدراسةُ في جمع المادة العلمية، وتحديد طُرق وأساليب جمع البياناتِ، ونوع ومصادر جمع البياناتِ التي ستعتمد عليها الدراسةُ، وتحديد مجتمع الدراسة والمجال الزمنيِّ. وفي هذا الفصل سنعرض بالتفصيل منهجيةَ الدراسة من خلال العناصر الأساسية الثلاثة الآتية:

أولًا: الصياغة التصورية لموضوع الدراسة:

تشمل الصياغةُ التصورية للدراسة عرضَ موضوع الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهميتها النظرية، وإشكالية الدراسة وأهميتها التطبيقية، وأهدافها، والتساؤلات الخاصة بكلِّ هدف منها، والتعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة، وأخيرًا القضايا النظرية للدراسة التي تبلورت في ضوءِ الإطار النظريِّ للدراسة، ونتائج الدراساتِ السابقة التي تناولت موضوعَ الدراسة.

١- موضوع الدراسة:

إنَّ ثقافة الاستهلاك ظاهرة حديثة نسبيا في مجال الدراساتِ الاجتماعية؛ ونظرًا لحداثته فهو بحاجة إلى المزيد من الدراساتِ العلمية المتعمقة لمعرفة أثر التحولاتِ الاقتصادية في ثقافة الاستهلاك والسلوك الاستهلاكيِّ، حيث إنَّ المجتمعاتِ البشرية – على مستوى العالم اليوم – تمرُّ بتغيراتٍ كبيرة شملت معظمَ مجالاتِ الحياة ومرافقها، ومنها الاقتصادية؛ فهذه التحولاتُ الحاصلة لها انعكاساتُها على ثقافة وسلوك المجتمع، وقد قادتنا إلى الرقيِّ والتقدم والحضارة، ولكن لها في الوقت نفسِه جوانبَ سلبية بدأت آثارها تظهر بشكل متزايد؛ متمثلةً في الهوس الثقافيِّ الاستهلاكيِّ المتمثل في الاستهلاك الهدريِّ منذرةً بمخاطر ومشاكل أكبر، في حالة عدم الانتباه لها، وحيث إنَّ المجتمع الليبيَّ تسوده ثقافةٌ استهلاكيةٌ تتسم بالإسراف تنتشر على مستوى الأفراد، والأسرة، والمجتمع، بل وتؤثر على استكمال عملية التنمية والتحديث القائمة فيه لمجموعة من العوامل والمتغيراتِ.

ومن ثمَّ؛ فإنَّ موضوع الدراسة الراهنة تتمثل في دراسة ثقافة الاستهلاك للأسرة الليبية في آفاق رؤية سوسيولوجية؛ للتعرف على التحولاتِ الاقتصادية التي تُشكِّل هذا السلوكَ، ومحاولة وضع مخطَّط أوليٍّ لتنميط هذا السلوك، وتلمُّس أهم المؤشراتِ الفاعلة فيه، وأهم التأثيرات التي يمكن أنْ تمارسها النزعةُ الاستهلاكية على الأسرة الليبية؛ وبالتالي على المجتمع الليبيِّ بشكل عام.

٢- مشكلة الدراسة وأهميتها النظرية:

إنَّ ثقافة الاستهلاك أضحت موضوعًا للبحث العلميِّ في نُظم معرفية مختلفة في عالم يسوده اليوم ميلٌ شديدٌ نحو الاستهلاك، كما إنَّ الأسرة العصرية تتجاذبها تياراتٌ متعددة ذات بريق نحو مزيد من الاستهلاك. وإنْ كان الاستهلاك في حدِّ ذاته يُعد سلوكًا طبيعيًّا للإنسان للمحافظة على وجوده ولتلبية حاجاته ومتطلباته، لكنه إذا تخطّى الحاجاتِ اللازمة

الضرورية، وتعدّى المقدرةَ المالية واللجوء إلى الاقتراض من أجل حب التباهي؛ فإنه يُعد سلوكًا سلبيًّا وترفًا؛ مما يلزم التدخلَ لمعالجته.

وتأتي هذه الدراسةُ كمحاولة لسدِّ ثغراتِ التراث؛ وذلك نظرًا لنُدرة الدراسات التي تناولتْ الربطَ بين التحولاتِ الاقتصادية (التجارية) وثقافة الاستهلاك، كما تبيَّن من خلال تنوُّع وتعدُّد الموضوعاتِ والقضايا التي تناولتها هذه الدراساتُ من زوايا مختلفة، وما توصلت إليه من نتائج مهمة أسهمت في بلورة موضوع الدراسة.

فمن خلال استعراض الباحثة للدراساتِ السابقة اتضح أنَّ معظمَ الدراساتِ قد تناولت ثقافةَ الاستهلاك بصفة عامة، إمّا من منظورٍ اجتماعيٍّ أو تربويٍّ أو اقتصاديٍّ، وكانت في معظمها تركز على دور العوامل الاجتماعية (الطبقة الاجتماعية – الفئة العمرية – المستوى التعليميّ) أو العوامل الاقتصادية المتمثلة في مستوياتِ الدخل أو الانفتاح الاقتصاديِّ وأثرها على الاستهلاك لدى الأسرة والسيداتِ أو أفراد الأسرة، كما إنَّ البعضَ تناول ظاهرة الاستهلاك كأهم عنصر لها؛ وذلك نتيجة للتغيراتِ الاقتصادية في مستوى الدخل فقط، ولم تركز على دور التحولاتِ الاقتصادية التجارية والمصرفية المتمثلة في القروض بأنواعها والبيع بالتجزئة، وظهور التجارة الإلكترونية وبطاقاتِ الائتمان، وما لها من تأثير كبير على ثقافة الاستهلاك.

وقد تناولت بعضُ الدراسات عددًا من أنماط الاستهلاك من خلال الدوافع النفسية أو الإعلامية المتمثلة في الإعلان على السلع أو طريقة العرض، كما يتضح أنَّ اغلب الدراساتِ هي دراساتٌ للدول المتقدمة والنامية والدول العربية ومصر، دون وجود دراسات اجتماعية سوسيولوجية (ليبية) خاصة بثقافة الاستهلاك، وأنَّ الدراساتِ التي وُجدت في ليبيا وقد تم عرضها في التراث النظريِّ كانت دراساتٍ اقتصادية بحتة. وكلُّ الدراسات سالفة الذكر والتي تم عرضها في التراث النظريِّ بالفصل الثالث أغفلت عددًا من القضايا، والتي انتهى إليها الفصل الثاني (الخاص بالإطار النظريِّ) والتي منها:

أ- التحولاتُ الاقتصادية المتمثلة في الدفع ببطاقاتِ الائتمان، وأسلوب التجزئة والتقسيط، والتي ظهرت معها ثقافةٌ كونية.

ب- الاحتياجاتُ الوهمية والقيم الاستعمالية والانتماء الطبقيّ في المجتمع.

ج- ظهور عالم التصنع الذي أصبحت فيه الرموز والصور تمحو التمييزَ بين الواقع والخيال.

وهذه القضايا تحاول الدراسةُ اختبارها على ارض الواقع من خلال دراسة ثقافة الاستهلاك في المجتمع الليبيِّ، والتعرف على التحولاتِ الاقتصادية المؤدية والمساعدة على انتشاره، وتحديد مستوياته، وتتبُّع المعاني والرموز المصاحبة له، كنوع من الإثراء المعرفيِّ الذي يمكن أنْ يضيف إلى الصورة العلمية لعملية الاستهلاك في المجتمع الليبيِّ، وإلى الرصيد المعرفيِّ المتراكم. كما إنَّ هذه الدراسة تساعد المهتمين في هذا المجال في معرفة التحولاتِ الاقتصادية التي ظهرت من خلالها ثقافةُ الاستهلاك في حقبة معينة وبصورة علمية.

٣- إشكالية الدراسة وأهميتها التطبيقية.

هناك من يرى أنَّ التحولاتِ الاقتصادية المتمثلة في التجارة الدولية هي إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية، وهي تسهم – مع غيرها – في رفع المستوى المعيشيِّ، ورفاهية المجتمع، ومواكبة التطوراتِ الحاصلة في الدول

المتقدمة، والتي قد تحتاج بعض الدول النامية الوصول إليها. ومن مزايا التجارة الدولية مقدرتها علي الاستيراد وكذلك زيادة الصادراتِ، والحيلولة دون تدهور معدلاتِ تبادُلها لتبقي مقدرتها على الاستيراد مرتفعة؛ بمعنى آخر: كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كانت هذه الدول أقدر علي زيادة الاستثمار وزيادة معدل النمو الاقتصاديّ.

كما إنَّ تركيا رأت أنَّ التحديثَ والتنمية والنهوض، إنما يتم من خلال الانخراط في المنظومة الحضارية لتلك المجتمعات المتقدمة، وأنماطها الثقافية جميعها، ويرتبط إلى حدٍّ بعيد، بالعمل على زيادة الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك وقامت على استيراد الخطط، والبرامج، والخبراء في تلك المجتمعات. كذلك استيراد أنماط الطعام، واللباس[١].

كذلك رأى عددٌ من الخبراء الاقتصاديين أنَّ رفع معدل الاستهلاك المحليِّ للطاقة عبر القروض الصناعية للمناطق الأقلِّ نموًا يرفع التوجه التنمويَّ، ومن ثمَّ حدوث التنمية؛ نتيجة التوجُّه العام للدولة في تنمية المناطق الأقل نموًا عبر رفع معدل القروض الصناعية المقدّم من صندوق التنمية الصناعية لأجل الاستثمار فيها. وأضافوا أنَّ الهدف من هذا التوجه هو رفع مستوى المعيشة للمواطنين لتسريع عجلة التنمية فيها[٢].

ويقول البعضُ إنه لابدَّ من اتباع الدفع المؤجل للمشتريات التي تتم بواسطة أسلوب بطاقاتِ الائتمان، هذا الأسلوب الذي هو أسلوبٌ حضاريٌّ ولو أنه يتمتع بتحفيز عامل الاستهلاك، ولكن علينا أنْ نقول إنه عاملٌ يرشِّد الاستهلاك بواسطة المضمون الادخاريِّ، حتى لو كان ذلك ناجمًا من استعمال الادخار المسبق والادخار اللاحق بسبب استفادة حامل البطاقة من مميزاتِ هذه البطاقة بالنسبة للمدخرات؛ وبالتالي فإنهم سوف يودعون متحصلاتهم الموفَّرة في حساب مصرفيٍّ، حتى بلوغ حجم الإيداعات إلى الحدِّ الذي يمكنهم من الحصول على البطاقة الائتمانية لاستخدامها والاستفادة من الخدمات والمميزات التي تقدِّمها البطاقاتُ الائتمانية، وهي بذلك تشكل دعمًا للاقتصاد الوطنيِّ، وعملية التنمية والتطوير في بلادنا[٣].

وفي مقابل هذه الآراء، تأتي الآراء المضادة لها، وهي التي نودُّ التحقق منها في هذه الدراسة، هذه الآراء التي تقول إنَّ التحولاتِ الاقتصادية أدت إلى نشْر ثقافة الاستهلاك، وظهور السلوك الاستهلاكيِّ الترفيِّ والهدريِّ الذي يحُول دون الوصول إلى تنمية المجتمعات، وهذا ما تمَّ الوصولُ إليه من خلال التراث النظريِّ للدراسة، وكذلك الإطار النظريُّ لها من خلال نظريتيْ المجتمع الاستهلاكيِّ (جان بودريلار)، ونظرية ثقافة الاستهلاك وما بعد الحداثة (فيزرستون).

وبما أنَّ المجتمع الليبيَّ تأثر بالعديد من التحولاتِ الاقتصادية العالمية التي تركت بصماتٍ واضحة على الأُسَر الليبية المتمثلة في التحول من السوق المحلية إلى السوق العالمية؛ وذلك عبر استقطاب الاستثمار الخارجيِّ، ومنح القروض والتسهيلاتِ لتشجيع الاستهلاك عن طريق البيع بالتقسيط أو عبر البطاقات الائتمانية لمختلف السلع والبضائع؛ فكلُّ ما

---

١ - عمر عبيد حسنه: مدخل تمهيدي التنمية بين الجهد الفردي والجهد العام، على الموقع الالكتروني: http://library.islamweb.net تاريخ الدخول إلى الموقع(٢٠١٣/٧/٢٠).

٢ - عبدالله الفيفي: على الموقع الالكتروني لجريدة الرياض اليومية www.alriyadh.com تاريخ الدخول (٢٠١٣/٦/٢٠).

٣ - أريب محمد عبد الغني: بطاقة الائتمان ودورها في التنمية الاقتصادية وتطوير العمل المصرفي،٢٠١٠ على الموقع الالكتروني: http://www.manaralyemen.com/news-6050.html تاريخ الدخول (٢٠١٣/٣/٢٤).

تقدمه المؤسساتُ الاقتصادية سالفة الذكر، ساعد على انتشار الاستهلاك، وتحولت الأسرة من كونها أسرة منتجة في الأساس إلى غلبة الطابع الاستهلاكيِّ عليها. هذا بالإضافة إلى تغيُّراتٍ أخرى متمثلةٍ في التظاهر والتمايز والاستعانة بالعمالة الوافدة في إدارة شئون البيت.

إضافةً إلى رفع الدخول لأعداد كبيرة من مواطني الدولة، وازدهرت معها كافةُ صور النشاط الاقتصاديِّ، وبدأت مرحلة التغير تتعدد ملامحُها؛ فأسهمت بتفاعلها في إحداث التغير. وأصبح المجتمع الليبيُّ حاليًا تسوده ثقافةُ الاستهلاك وتنتشر على مستوى الأفراد والأسرة والمجتمع؛ بحيث صارت هذه الثقافةُ والسلوكياتُ الاستهلاكية المستندة إليها، مسائل مكلفة للمجتمع، بل وتؤثر سلبًا على استكمال عملية التنمية والتحديث القائمة فيه.

وبما أنَّ الدراسة مع الرأي الثاني الذي يرى بأنَّ التحولاتِ الاقتصادية أدت إلى ظهور ثقافة الاستهلاك الترفيِّ، وعليه تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التي تمت صياغتها من الفصل الخاصِّ بالتراث النظريِّ للدراسة، وعلى أساسها يتم الجانب الميدانيُّ من خلال التعرف على أنماط الاستهلاك في ضوء خصوصية المجتمع الليبيِّ، والتعرف على علاقة الاستهلاك بالانفتاح على الأسواق العالمية والتطوراتِ التكنولوجية الرقمية وظهور خدمات التسهيلاتِ المصرفية، والمستوى الاجتماعيِّ؛ ولذلك فقد تم اختيار ظاهرة الاستهلاك من قِبل الباحثة؛ للوقوف على حجم المشكلة ودراستها دراسة متعمقة بحيث تفيد قراءتها قراءة اجتماعية علمية، في الإسهام في ترشيد الاستهلاك. ويستفيد المهتمون بعملية ترشيد الاستهلاك في المجتمع الليبيِّ من نتائجها التي قد توضح لهم بعضَ الجوانب المساعدة على رسم سياساتٍ فعالة في ترشيد الاستهلاك ووضع توصيات وإبراز صورة تفيد في رسم ووضع آليات لترشيد الاستهلاك لدى المهتمين.

وعلى ذلك تعتبر هذا الدراسةُ تشخيصًا لمشكلاتِ الاستهلاك في المجتمع الليبيِّ؛ للتعرف على سلبياته حتى يمكننا الخروجُ بنتائج موضوعية بناءً عليها يتم اقتراح توصياتٍ ومقترحاتٍ تعمل على توسيع دائرة الرؤية أمام صانع القرار.

٤- أهداف وتساؤلات الدراسة.

تهدف هذه الدراسةُ إلى التعرف على أثر التحولاتِ الاقتصادية على السلوك الاستهلاكيِّ في الأسرة الليبية؛ وبالتالي تتحدد أهداف هذه الدراسة من خلال:

الهدف الأول: التحولات الاقتصادية في ليبيا؛ وذلك من خلال التساؤلاتِ الآتية:

١- ما مظاهرُ التحول الاقتصاديِّ في ليبيا؟

٢- ما مدى تأثير التحولات الاقتصادية في نشر ثقافة الاستهلاك؟

٣- ما انعكاسُ القروض البنكية ونظام البيع بالتقسيط والبطاقات الائتمانية على أنماط الاستهلاك بالمجتمع الليبيِّ؟

الهدف الثاني: إلقاء الضوء على ثقافة الاستهلاك السائدة بالمجتمع الليبيِّ؛ وذلك من خلال التساؤلاتِ الآتية:

٤- ما الأنماطُ الاستهلاكية التي تسود بين الأسر في مدينة درنة؟ وما النمط الأكثر انتشارًا؟

٥- هل تختلف أنماط الاستهلاك باختلاف مستويات الأسرة في مدينة درنة؟

٦- ما أهمُّ الحاجات إلى الاستهلاك التي تسود بين الأسر في مدينة درنة؟

٧- هل تختلف الحاجاتُ باختلاف مستوياتِ الأسرة في مدينة درنة؟

٨- ما عناصرُ منظومة القيم الاستهلاكية التي تتمسك بها الأسرُ في مدينة درنة؟

٩- هل تختلف القيم الاستهلاكية باختلاف مستويات الأسرة في مدينة درنة؟

١٠- ما أهمُّ العلاماتِ والرموز التي تفضِّلها الأسر في مدينة درنة عند استهلاكهم للسلع والخدمات؟

١١- هل تختلف العلاماتُ والرموز التي تفضلها الأسر باختلاف مستوياتِ الأسرة في مدينة درنة؟

الهدف الثالث: تسليط الضوء على إسهام التحولات الاقتصادية في تشكيل عناصر الثقافة الاستهلاكية السائدة في المجتمع الليبيِّ؛ وذلك من خلال التساؤلاتِ الآتية:

١٢- ما أثرُ الاقتراض على عناصر ثقافة الاستهلاك لدى الأُسر في مدينة درنة؟

١٣- ما أثرُ نظام التقسيط على النمط الاستهلاكيِّ وعناصر ثقافة الاستهلاك لدى الأُسر في مدينة درنة؟

١٤- ما انعكاسُ امتلاك بطاقة الائتمان على نمط الاستهلاك وعناصر ثقافة الاستهلاك لدى الأُسر في مدينة درنة؟

٥- القضايا النظرية والمفاهيم الإجرائية للدراسة.

من خلال استعراض الإطار النظريِّ في الفصل الثاني للدراسة، والتي استندت فيه الباحثةُ على نظريات، هي: (التحوليّون – المجتمع الاستهلاكيّ لجان بودريلار – نظرية ثقافة الاستهلاك، وما بعد الحداثة فيزرستون)، استخلصت منه الباحثةُ إطارًا تصوريًّا لدراسة موضوع (التحولات الاقتصادية وثقافة الاستهلاك) والتوصل إلى مجموعة من المفاهيم والقضايا التي أسهمت في توجيه الدراسة وتناول أهم متغيرات الدراسة وهي: (التحولات الاقتصادية وثقافة الاستهلاك). وانتهت الباحثة إلى أنَّ هناك ثلاثَ قضايا نظرية أساسية تنطلق منها هذه الدراسة، وهي:

أ- **القضايا النظرية:**

- **التحولات الاقتصادية طورت ثقافة محلية كونية:**

إنَّ التحولات التي حدثت للاقتصاد تبدو واضحة في تحول العالم إلى منظومة من العلاقاتِ الاقتصادية المتشابكة، المعقَّدة، التي لا تحدُّها الحدود الجغرافية، وهذا ما يُعرَف (بالاقتصاد العالميِّ المتبادل المتباين) ، وهذه التحولاتِ الاقتصادية جاءت بثقافة جديدة و هي ثقافةُ الاستهلاك ، وذلك يعني أنَّ التحولات الاقتصادية أدت إلى دخول ثقافة جديدة على الثقافة المحلية؛ مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للاستهلاك، وأصبحت ثقافتنا خليطًا من ثقافة كونية محلية، ولكن مع ازدياد التدفق العالميِّ للأموال والسلع والناس والمعلومات والصور نتج عن ذلك الثقافة الكونية المحلية، وهي ثقافة متعدية للقومياتِ، والأمثلة على ذلك ظهور الأسواق العالمية، والمؤسساتِ والمنظمات العالمية٤.

4 - Luke Martell: The Third Wave in Globalization Theory : Department of Sociology, University of Sussex : International Studies Review (2007) p p 185 186

- الاحتياجات والقيم االتبادلية والانتماء الطبقيُّ في المجتمع:

لقد أعادت ثقافة الاستهلاك صياغة توجهات الأفراد في المجتمعات النامية؛ لكي تدفعها للدخول في مجال الاستهلاك المتواصل، وذلك من خلال إنتاج الاحتياجات للسلع التي جاءت نتيجة تطوير المنتجات وتحديثها وزيادتها وتنوعها، وبالفعل أصبحت تلك الاحتياجاتُ تُشعِر الناس بالانتماء لطبقة معينة من خلال اقتنائها لتلك الاحتياجاتِ حتى من دون الاستفادة منها[٥].

- الصور والمعاني الرمزية و العلامات التجارية أصبحت هي التي تمثل الواقع

إنَّ الرموز والصور والتصنعات خلال وسائل الإعلام محتْ التمييز بين الخيال والواقع، أو بين الصورة والواقع، حيث إنَّ الصور والرموز السطحية أصبحت هي التي تمثل الواقع؛ فنحن نعتمد على الإعلام الحديث من قنواتٍ حرة متواجدة على شبكاتِ الإنترنت، كذلك الصحف الإلكترونية والوسائط، كذلك ما نراه من خلال القنواتِ الفضائية للمجتمعاتِ المتقدمة، وما تقدِّمه من مسلسلاتٍ وأفلام تصور فيه السعادةَ من خلال الحياة التي يعيشونها والتي يظهر عليها ملامحُ الترف والصرف واستعمال أحدث الأجهزة التكنولوجية وأحدث الأثاث، والسلع المعرفية الحديثة التي تتطلب دخلًا وفيرًا، ومعلومات عن كيفية استعمالها؛ فأصبح الواقع نعيشه من خلال تلك الصور والرموز والعلامات التي اقتحمت ذلك الواقع واعادت صياغته وحلت بالفعل محل الواقع[٦].

ب- **التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:**

ترتكز هذه الدراسةُ على مجموعة من التعريفاتِ الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة وهي: (ثقافة الاستهلاك – التحولات الاقتصادية – الاقتصاد الكونيّ المتباين – الثقافة الثالثة – الاحتياجات – العلامات)، وسيتم عرضها فيما يلي بشيء من التفصيل.

- ثقافة الاستهلاك (Culture of consumption).

هي تلك الجوانب الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية، أنها مجموعة المعاني والرموز والصور التي تصاحب العملية الاستهلاكية، والتي تضفي على هذه العملية معناها وتحقق دلالاتها في الحياة اليومية[٧].اي هي المعرفةُ والخبرة للسلع والمنتجات بأنواعها وفوائدها وقيمتها، وأسعارها وكيفية التعامل معها، وجودتها، ودلالتها الاجتماعية، وتظهر عند ممارسة الاستهلاك، وفي الحديث والتفاعل مع جماعاتِ السوق[٨].

---

5 - Jean Baudrillard :The Consumer Society Myths and Structures : London, Sage Publications (1998) p.65.

6-Ibid – P.155.

٧ - أمال عبد الحميد. **العولمة والثقافة الاستهلاكية، الأشكال والآليات**. (بحث في ندوة المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر)، ص ١٣٥.

٨ - السيد محمد الرامخ: **علم الاجتماع الاقتصادي دراسات نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨. ص ١٤٤.

- التحولات الاقتصادية (Economic transformations).

تحول الاقتصاد من المحليات إلى الاقتصاد العالمي الغير محدود بحدود جغرافية، وظهور السوق العالمية الكونية، والتحول من إنتاج السلع الاستعماليه إلى السلع المعلوماتية وما واكب ذلك في التحول من نمط التجارة التقليدية المرتبطة بأماكن محددة إلى نمط التجارة الالكترونية ، والتسوق الالكتروني[٩]، والدفع بالبطاقات الائتمانية المصرفية، بالإضافة إلى الاستثمارات والقروض والتسهيلات التي تقدمها المؤسسات المالية[١٠].

- الاقتصاد الكونيّ المتباين (The differential global economy):

بمعنى تضاعُف التجارة العالمية وتزايد معدل نموها عن معدل نمو الناتج الإجماليّ المحليّ، مع وجود تبايُن واضح بين مختلف البلدان من حيث مشاركتها في التحول نحو الاقتصاد العالميّ الجديد؛ فالدول المتقدمة تسيطر على عملياتِ التدفق الإعلاميّ والمعلوماتيّ في العالم، حيث يفوق حجم التدفق من الدول المتقدمة كثيرًا حجم التدفق في الاتجاه المعاكس.

- الثقافة المحلية الكونية (Glocalization of culture):

يقصد بها الثقافة التي تجمع ما بين عناصر كونية ومحلية فهى تعد بذلك خليط من العناصر الثقافية ، وتعني انتشار الفكر الثقافيّ العالميّ الموحد في أرجاء الكون، من خلال عولمة الثقافة العالمية النافذة من خلال الإعلام التي تبثُّه قنوات الفضاء إلى داخل كل دولة، وكل شعب حتى يصبح العالم نموذجًا فكريًّا وحيدًا ، وتفقد بذلك الدولُ الصغيرة ثقافتها المحلية التي امتزجت بالثقافة العالمية المستوردة[١١].

- الاحتياجات (Needs):

إنها الطلبُ القابل للإشباع (إنه التحفيز)، وهو نزعةٌ بشرية، وإنَّ هذه الاحتياجاتِ قد تتغير وتتطور بتطور الزمان والبيئة والأحوال[١٢].

- الماركات (Trade mark):

هي الشعاراتُ التي تحملها الأغراضُ، والتي من خلالها نكون رصيدًا رمزيًّا يحدد مكانةَ الأفراد ومكانة تفاعلهم[١٣].

ثانيًا:التصميم المنهجي للدراسة:

١- نوع الدراسة وإجراءاتها المنهجية.

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية؛ لمحاولة توضيح التحولاتِ الاقتصادية وثقافة الاستهلاك وتتضمن هذه الدراسة عددًا من الأساليب مثل المسوح الاجتماعية وتحليل البيانات الجاهزة. وتعتمد الدراسةُ الوصفية على

---

٩ - السيد الرامخ: **علم الاجتماع الاقتصادي دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سابق، ص ٧٠.

١٠ - الداديسي : مقالة بعنوان: **التحولات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والفكرية في العالم**، على الموقع:
http://www.manabermaroc.com/t4-topic تاريخ الدخول (٢٠١٣/٧/٣).

11 - Luke Martell: The Third Wave in Globalization Theory- op -. p p183 185

12 - Jean Baudrillard :The Consumer Society Myths and Structures - op -. P 79

13 - Ibid -. P125

تفسير الوضع القائم (أيْ ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقاتِ الموجودة بين المتغيراتِ. كما يتعدى البحثُ الوصفيُّ مجردَ جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها [١٤]، وفي إطار ذلك تعتمد الدراسة على الجمع بين البحث الكميِّ والكيفيِّ.

وسوف تتبع هذه الدراسةُ عدة إجراءاتٍ منهجية وهي: (مجتمع الدراسة وسحب العينة – طرق الدراسة – أدوات جمع البيانات وسلامتها – تصميم أدوات جمع البيانات – جمع البيانات – تحليل البيانات – مستويات التحليل – تفسير النتائج).

٢- مجتمع الدراسة وسحب العينة.

تُطبَّق الدراسة الحالية على عينة من الأسر الليبية في مدينة درنة، التي يُقدَّر عددُ سكانها بحوالي ١٦٧٨٥٧، وبمعدل متوسط لعدد أفراد الأسرة (٦,١)، كما توجد بها الأُسر الممتدة بشكل كثيف، في مقابل الأسرة النووية، وهي مدينة جبلية تقع على ساحل البحر المتوسط في شمال شرق ليبيا على خط طول ٣٢,٤٥ وخط عرض ٢٢,٤٠، يحدُّها من الشمال البحرُ الأبيضُ المتوسطُ، ومن الجنوب سلسلةٌ من تلال الجبل الأخضر تبلغ مساحتها ٤٩٠٨ كم٢،

الأحياء السكنية: (الساحل الشرقيّ– البلاد – باب طبرق – المغار – باب شيحا – الجبيلة – الساحل الغربيّ).

المصارف:

أولًا: المصارف التجارية: (المصرف التجاريّ الوطنيّ /فرع درنة – مصرف الوحدة/ فرع درنة – مصرف الجمهورية/ فرع درنة – مصرف الصحاري/ فرع درنة).

ثانيًا: المصارف الأهلية: (مصرف التجارة والتنمية/ فرع درنة – مصرف الصحاري/ فرع درنة – المصرف الأهليّ – مصرف الأمان/ فرع درنة).

مراكز التسوق: (درنة سنتر – شارع الفنار– سوق الساحل الشرقيّ – سجى سنتر – معارض أشلمة للأثاث – معارض السنديان للأثاث – معرض بلها للأجهزة الإلكترونية – معرض الديباني للأجهزة الإلكترونية).

إنَّ هناك زيادةً في الاستهلاك لدى الأُسر الليبية؛ نتيجةَ الاعتماد في الإنفاق الاستهلاكيِّ على القروض والتقسيط وبطاقاتِ الائتمان، وزادت هذه الثقافةُ الاستهلاكية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)؛ لتصل لدرجة الاستهلاك الترفيِّ.

في ضوء ذلك، قد حددت الدراسةُ الفترةَ (٢٠٠٠-٢٠١٠) نطاقًا زمنيًّا للدراسة، حيث شهدتْ هذه الفترة تحولاتٍ اقتصادية كبيرة، وفي الوقت نفسه شهدت تطوراتٍ في ثقافة الاستهلاك، وظهور حاجاتٍ وقيم جديدة للمجتمع الليبيِّ.

سحب العينة. بحسب التعداد السكاني لعدد الأسر المقيمة بمدينة درنة عام ٢٠١٣ تقدر عدد الأسر بـ (٣٣٧٠٤) أسرة [١٥]. وعليه فان سحب عينه قوماها (٤٥٠) ستكون عينه ممثلة للمجتمع على مستوى مدينة درنة،

---

١٤ – عبدالحفيظ محمد الهاشمي: أولوية المنهج الوصفي في الدراسة المصطلحية، على الموقع الإلكتروني:
http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=68 (٢٠١٣/٨/٢٥).

١٥ - مصلحة الأحوال المدنية – مكتب الإحصاءات والتعداد السكاني بمدينة درنة.

وبحسب القانون التالي:

$$\text{ن} = \frac{\text{م}}{١ + (\text{م}-١)(\text{أ})^{٢}}$$

حيث أن:

ن = حجم العينة.

م = حجم المجتمع.

أ = حجم الخطأ المسموح به في النتائج، وعادة يؤخذ بمقدار (٠,٠٥).

وعليه عمدت الباحثة إلى سحب عينة عشوائية بطريقة (عينة كرة الثلج) على أنْ يكون قوام العينة (٤٥٠) أسرة راعينا عند اختيارها أنْ تكون ممثلةً لمجتمع الدراسة من خلال (الوضع المعيشيّ – حجم الأسرة) وبناءً على تلك المعايير تم اختيارُ مجموعة أسر من مدينة درنة.

وقد تمت استعادة (٤٤٣) استبانة فقط؛ حيث فُقدت (٧) استبانات، وبعد مراجعة الاستباناتِ تم استبعاد (٥) استبانة؛ لعدم استيفاء الاستجابات عن جميع أسئلة الاستبانة في مختلف المجالاتِ، وبذلك أصبحت الاستباناتُ الصالحة للتحليل الإحصائيِّ (٤٣٨) استبانة فقط، (٢٤٦ ذكور – ١٩٢ إناث) لعينة الدراسة الأساسية.

أمّا عن خصائص العينة في ضوء الوضع المعيشيِّ فنجد أنَّ: ٦٣,٦٩% من العينة من الطبقة الوسطى بواقع ٢٧٩ مفردة، و٥,٩٤% من العينة من الطبقة الدنيا بواقع ٢٦ مفردة، و٣٠,٣٧% من العينة من الطبقة العليا بواقع ١٣٣ مفردة.

أمّا عن حجم الأسرة للعينة، فقد تم تقسيمُها إلى عدد (٤) فئات، وجاءت نسبة كلِّ فئة كما يلي: الأسرة النواة ٩,٨٢% بواقع ٤٣ مفردة، والأسرة الصغيرة بنسبة ١٦,٢١% وبواقع ٧١ مفردة، والأسرة المتوسطة ٢٩,٤٥% وبواقع ١٢٩ مفردة، أمّا الأُسر كبيرة الحجم والتي تجاوز عددُ أفرادها خمسةً فقد جاءت بنسبة ٤٤,٥٢% وبواقع ١٩٥ مفردة.

بالإضافة إلى سحب عينة عمدية عددها (١٥) أسرة من مدينة درنة، تُقسَّم على ثلاثِ فئاتٍ (الأُسر التي تعاملتْ مع القروض المصرفية – الأسر المتعاملة بنظام التقسيط – الأسر المالكة لبطاقاتِ الائتمان)، من خلال الاعتماد على أداة المقابلة المتعمقة في جمع البياناتِ.

أمّا عن خصائص عينة المقابلة المعمقة في ضوء الوضع المعيشي فنجد أنَّ: ٥٣,٣٣% من العينة من الطبقة العليا بواقع ٨ أسر، و٢٦,٦٧% من العينة من الطبقة الدنيا بواقع ٤ أُسر، و٢٠% من العينة من الطبقة المتوسطة بواقع ٣ أُسر. أمّا عن حجم الأسرة لعينة المقابلة المعمقة فنجد أنَّ: الأسرة الصغيرة ١٣,٣٣% بواقع أسرتيْن، والأسرة المتوسطة بنسبة ٤٠% وبواقع ٦ أُسر، والأسرة الكبيرة بنسبة ٤٦,٦٧% وبواقع ٧ أُسر.

خصائص عينة المسح الاجتماعي:

أ- النوع:

شكل (١) نسبة الذكور والإناث في عينة الدراسة

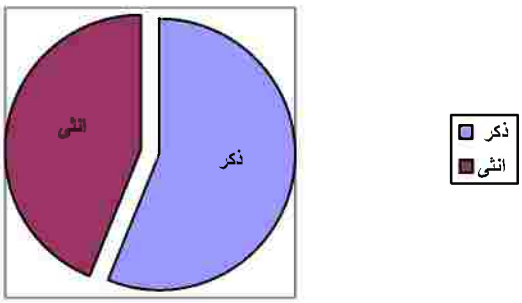

يتضح من الشكل البياني رقم (١) أنَّ هناك فروقًا معنوية بين النوعين (الذكور والإناث)؛ حيث بلغ مربع كاي 6.66، وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الذكور بنسبة 56.16%.

ب- العمر:

شكل (٢) نسبة الفئات العمرية في عينة الدراسة

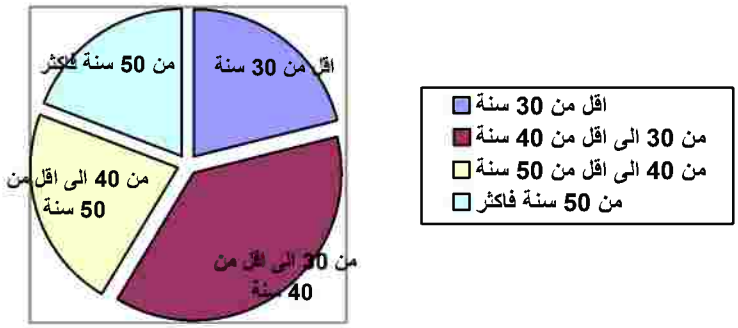

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (٢) أنَّ هناك فروقًا معنوية بين الفئات العمرية؛ حيث بلغ مربع كاي 36.98، وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الفئة العمرية من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بنسبة 56.16%، وبمتوسط حسابي ٣٩,٣٧، وانحراف معياري ١٠,٦٥ وجاءت أقل نسبة للفئة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر.

ج- متوسط دخل الأسرة الشهريّ:

شكل (٣) نسبة الدخل الشهريّ لدى الأُسر في عينة الدراسة

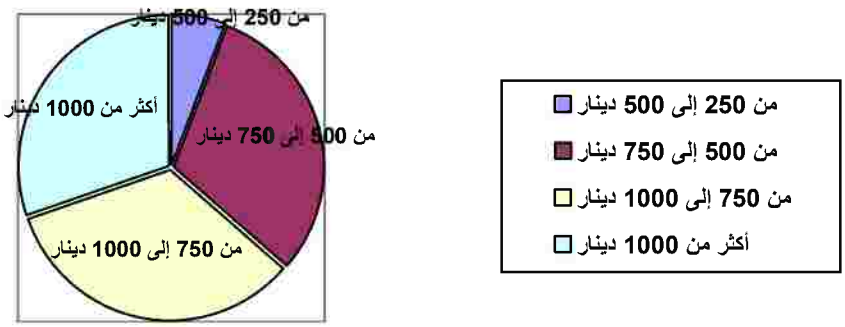

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (٣) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا لمتوسط دخل الأسرة، أنَّ هناك فروقًا معنوية بين متوسط دخل الأسرة الشهريّ لعينة الدراسة؛ حيث بلغ مربع كاي 85.93، وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الأُسر التي متوسط دخلها من ٧٥٠ إلى ١٠٠٠ دينار بنسبة (33.33%). وجاءت أقل نسبة لمتوسط دخل الأسرة الشهريّ من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ دينار بنسبة 5.94%، حيث إنَّ متوسط الدخل للأسرة يقع في الفئة من ٧٥٠ إلى ١٠٠٠ دينار، وانحراف معياري ١٠,٦٥ وجاءت أقل نسبة للفئة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر.

د- عدد أفراد الأسرة:

شكل (٤) نسبة عدد أفراد الأسر في عينة الدراسة

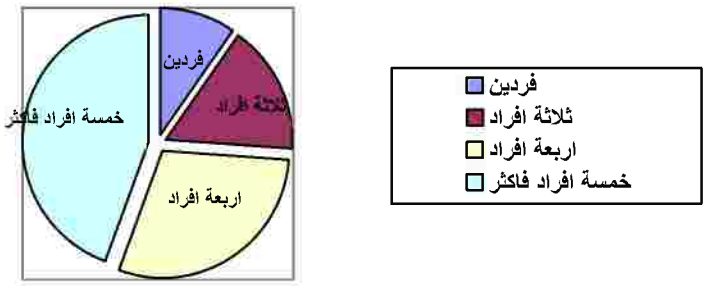

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (٤) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا لعدد أفراد الأسرة، أنَّ هناك فروقًا معنوية بين عدد أفراد الأسرة؛ حيث بلغ مربع كاي (124.16)، وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح خمسة أفراد فأكثر داخل الأسرة بنسبة (44.52%). وجاءت أقل نسبة للفرديْن داخل الأسرة بنسبة (9.82%).

هـ- المنطقة السكنية:

شكل (٥) نسبة عينة الدراسة في المناطق السكنية المختلفة

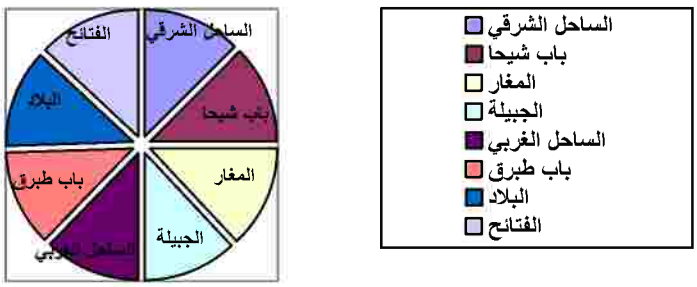

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (٥) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا للمنطقة السكنية عدم وجود فروق معنوية بين الأحياء السكنية؛ حيث بلغ مربع كاي (2.55) وهذه القيمة غير معنوية عند مستوى ٠,٠٥ حيث تتساوى النسبة المئوية بين الأحياء ما بين (11.87% إلى 13.24%)، وهذه النسبة متقاربة بينهم.

و- المؤهل العلمي:

شكل (٦) نسبة المؤهلات الدراسية في عينة الدراسة

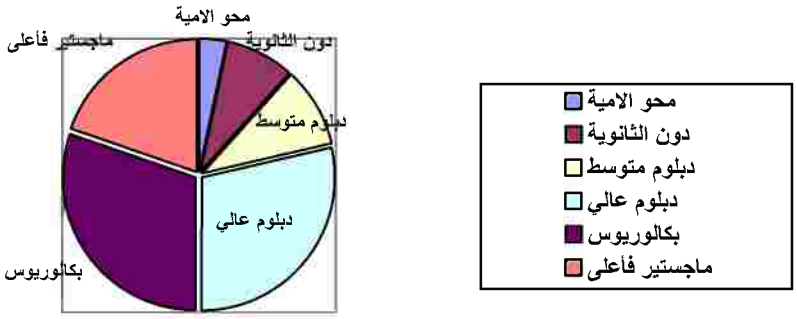

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (٦) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلميّ، أنَّ هناك فروقًا معنوية بين المؤهلات العلمية لعينة الدراسة، حيث بلغ مربع كاي (166.44) وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الحاصلين على بكالوريوس بنسبة (30.37%)، وجاءت أقل نسبة للمؤهل العلميّ محو الأمية بنسبة (3.20%).

ز- مسئولية الإنفاق على المنزل:

شكل (٧) نسبة المسئولين عن الإنفاق في الأُسر عينة الدراسة

يتضح من الشكل البيانيّ(٧) السابق أنَّ هناك فروقًا معنوية بين من المسئول على الإنفاق داخل الأسرة؛ حيث بلغ مربع كاي (325.49) وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الزوج والزوجة هم المسئولان عن الإنفاق بنسبة (53.88%). وجاءت أقل نسبة مسئولية للإنفاق على الأسرة الزوجة فقط بنسبة (7.08%). وبناءً على ما ورد من بيانات وأرقام بالجدول السابق نجد أنَّ مسؤولية الإنفاق تقع على كلا الزوجيْن، وهذه دلالة على عكس المقولة "أنَّ هناك سيطرة كاملة وواضحة للزوج فقط في عملية الإنفاق والصرف على الأسرة"، تلك الخاصية التي كانت تميِّز الأسرة العربية في القدم. ولم يأتِ هذا التغير إلّا بعد حدوث تغيراتٍ وتحولاتٍ في الثقافة الحالية والسائدة في المجتمع الليبيّ نتيجة اختلاطها بثقافاتٍ أخرى مستوردة من الخارج.

ح- ملكية السكن:

شكل (٨) نسبة نوع السكن لدى الأسر عينة الدراسة

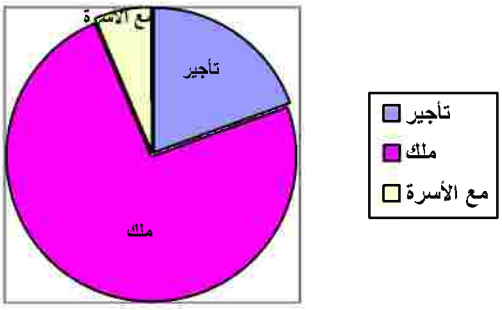

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (٨) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا لنوعية السكن، إنَّ هناك فروقًا معنوية بين نوعية السكن حيث بلغ مربع كاي (340.32) وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح أنَّ نوعية السكن لعينة الدراسة مِلكٌ بنسبة (74.20%). وجاءت أقل نسبة السكن مع الأسرة بنسبة (6.39%).

ط- نسبة الإيجار من الدخل الشهريِّ:

شكل (٩) نسبة الإيجار من الدخل لدى الأسر عينة الدراسة المؤجرة للمسكن

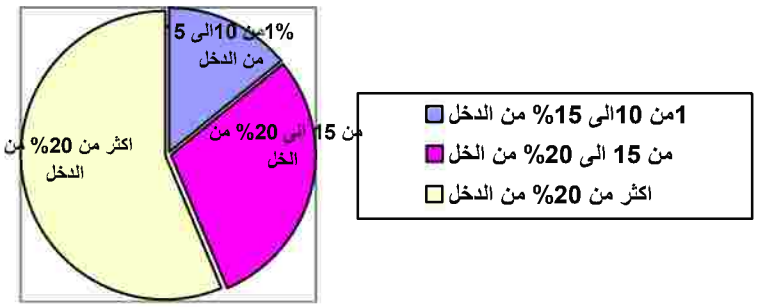

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (٩) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا لنسبة الإيجار من الدخل، أنَّ هناك فروقًا معنوية بين كم يستهلك إيجار المنزل من دخلك؛ حيث بلغ مربع كاي (23.46) وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح أنْ يستهلك الإيجار أكثر من ٢٠% من الدخل بنسبة (56.47%). وجاءت أقل نسبة للاستهلاك من ١٠الى ١٥% من الدخل بنسبة (14.12%).

ي- الملكية الخاصة:

شكل (١٠) نسبة الأملاك لدى عينة الدراسة

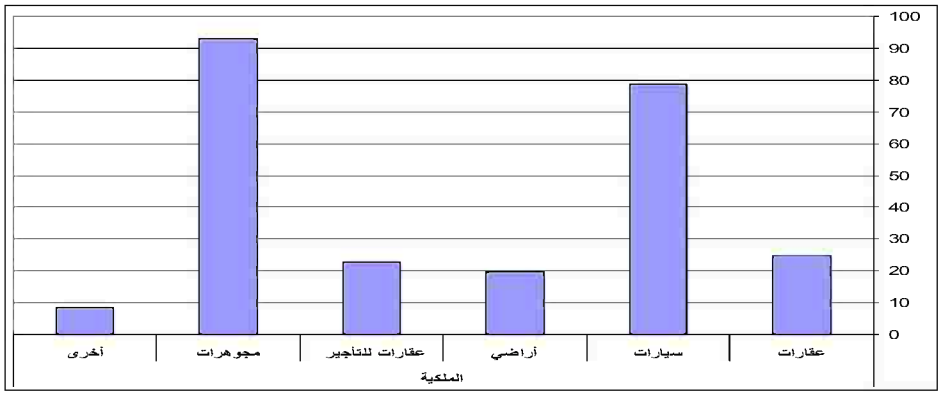

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (١٠) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا للمِلكية، أنَّ هناك فروقًا معنوية بين نوعية المِلكية لعينة الدراسة؛ حيث بلغ مربع كاي (661.31) وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح مِلكية المجوهرات بنسبة (92.92%). وجاءت أقل نسبة لمِلكية الأراضي بنسبة (19.63%).

ك- السلع المعمرة:

شكل (١١) نسبة المقتنيات المنزلية لدى الأفراد عينة الدراسة

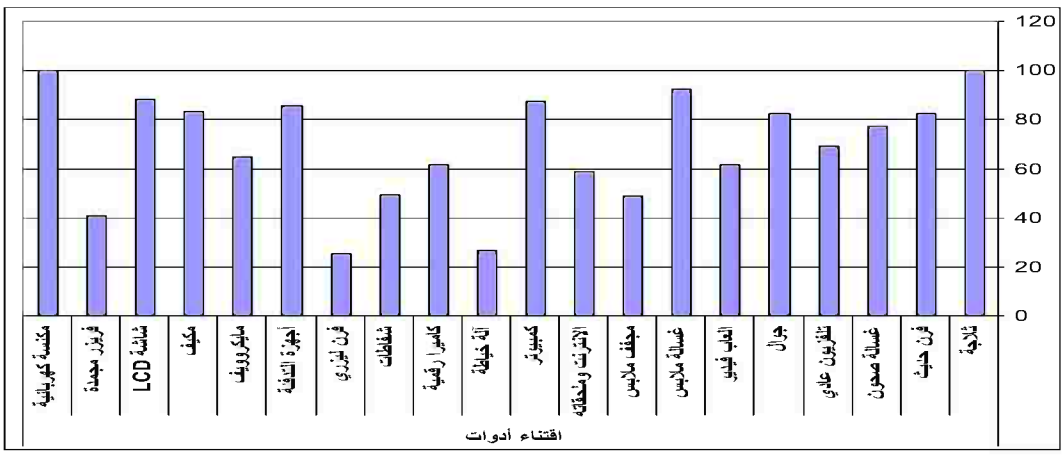

يتضح من الشكل البيانيّ رقم (١١) والخاص بالتوصيف العدديّ لعينة الدراسة وفقًا لمقتنياتِ المنزل، أنَّ هناك فروقًا معنوية بين مقتنيات المنزل؛ حيث بلغ مربع كاي (361.25) وهذه القيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الثلاجة والمكنسة الكهربائية والجوال بنسبة (100%). وجاءت أقل نسبة للفرن الليزري بنسبة (25.57%).

٣- طرق الدراسة.

اعتمدت الدراسة على الطرق الآتية:

أ- البيانات الجاهزة:

وهي الوثائق والتقارير والإحصاءات التي تعتمد على التراث المكتوب، وتحليله في التوصل إلى بياناتِ الدراسة[١٦]. وعليه؛ تم اختيار عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة من السجلات الخاصة بالمصارف ومراكز التسوق التي تحتوي على المعلومات الخاصة بالقروض والبيع بالتقسيط وبطاقات الائتمان، وبعد أنْ تم اختيار الوثائق الخاصة بالبيانات نبدأ بعملية التحليل مع التركيز على المعلومات المتضمنة في الوثيقة بوضوح، والاكتفاء بالبياناتِ الموجودة بها.

ب- طريقة المسح الاجتماعيّ.

المسح الاجتماعيُّ بطريقة العينة (وهو طريقة علمية لدراسة ظاهرة معينة، حيث يقوم بتغطية أعداد كبيرة من المبحوثين) حيث اعتمدت الدراسة في إجراء بحث كميٍّ لعينة عشوائية من الأسر (٤٣٨) أسرة في مدينة درنة من خلال استخدام الاستبانة.

٤- تصميم أدوات الدراسة وسلامتها.

اعتمدت الدراسة في جمع المعلوماتِ على الأدواتِ التالية:

أ- الاستبيان:

يُعتبر من الأدوات واسعة الاستخدام في البحوث العلمية على اختلافها، إذْ يتم بواسطة الاستبيان الحصول على الحقائق والتعرف على الأفكار والآراء، من خلال استطلاع شريحة واسعة من الأسر[١٧]. المقيمة بمدينة درنة. ولتحقيق سلامة الأداة تم اتباع الخطوات التالية:

- الاختبار المبدئيّ: يُعد الاختبار المبدئيُّ أمرًا ضروريًّا للكشف عن الكيفية التي يمكن بها تطبيق الاستبيان، وإدخال التغيراتِ الضرورية قبل صياغته في صورة مقياس صالح[١٨]. وعليه، استخدمت الباحثة اختبارًا مبدئيًّا للاستبانة على عينة صغيرة من الأُسر الليبية المقيمة بمدينة درنة قوامها (٢٠) مفردة؛ لمعرفة مدى وضوح الاستبانة وإبداء مقترحاتهم؛ وذلك من أجل إجراء التعديلاتِ في ضوء المقترحاتِ التي ستقدَّم من قِبل العينة المختبرة، لإخراج الاستبانة في صورتها النهائية. وعلى ضوء ذلك تم تعديل بعض أسئلة هذه الاستبانة، وقد تضمنت البنودَ التالية:

أ- بيانات أولية عن الأسرة المبحوثة وتتضمن (المستوى المعيشيّ والدخل – المستوى التعليميّ – حجم الأسرة – مِلكية الأصول).

---

١٦ - علي عبدالرازق جلبي: تصميم البحث الاجتماعي – الأسس والاستراتيجيات. الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٨٩.

١٧ - عامر إبراهيم قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، الجامعة المستنصرية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٣، ص١٠.

١٨ - علي عبدالرازق جلبي: مرجع سابق، ص.٢٩٧.

ب- بيانات عن أنماط الاستهلاك.

ج- بيانات عن الحاجاتِ والقيم الاستهلاكية.

د- بيانات عن العلاماتِ والرموز.

هـ- بيانات عن التقسيط.

و- بيانات عن بطاقاتِ الائتمان.

ز- بيانات عن القروض.

- الصدق: هو توضيح ما إذا كانت الأداة تقيس بالفعل ما يُفترض قياسه[١٩]، ولقياس الصدق الظاهريّ لأداة الدراسة (الاستبيان) تم عرضُه على مجموعة من الخبراء من مدرسين بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية – جامعة حلون – جامعة فاروس وهم: (د. إيهاب حمدي – د. سحر علي عبدالمعطي– د. نرمين محمد عبدالصمد – د. جمعة سعد – د. نهلة إبراهيم – د. خالد عبدالفتاح – د. حسن محمد حسن – د. مروة شميس)؛ وذلك بتحديدهم الموضوع الذي يتناوله الاستبيان لمعرفة مدى ملاءمة الأداة والغرض الذي أُعد من أجل تحقيقه، وقد أجابوا بأن الاستبيان يتناول موضوع التحولات الاقتصادية وثقافة الاستهلاك ، وأبدوا عدة ملاحظات قامت الباحثة بتعديل الاستبيان وفقا لها.

- الثبات: يشير إلى الاتساق والحصول على النتائج نفسها في المرة الثانية[٢٠]، وتم قياسُ الثبات لأداة الدراسة (الاستبيان) بإعادة الاختبار المبدئيّ للعينة ذاتها بعد الانتهاء من تعديل الاستبانة، في ضوء الاختبار المبدئيّ.

واستخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة لكلّ فقرة وللمعدل الكليّ للفقرات، ويبين الجدول رقم (١) معاملات ألفا كرونباخ، والتي تدل على وجود معاملاتِ ثبات معقولة ودالة إحصائيًّا.

جدول رقم (١) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكلّ مجال ولفقرات المجالاتِ الستة مجتمعة.

	المجال	معامل ألفا كرونباخ
مجالات الاستبانة	المجال الأول: أنماط الاستهلاك	0.796
	المجال الثاني: الحاجات والقيم الاستهلاكية	0.813
	المجال الثالث: العلامات والرموز	0.863
	المجال الرابع: نظام التقسيط	0.794
	المجال الخامس: بطاقات الائتمان	0.75
	المجال السادس: القروض	0.857
المعدل الكلي للفقرات		0.812

يتضح من الجدول رقم (١) أنَّ معامل ألفا لجميع مجالات الاستبيان كانت (٠,٨١٢)؛ وهذا يعني أنَّ معامل الثبات مرتفع، مما يعني أنَّ الاستبانة المستخدَمة تقيس الأبعاد والمتغيرات المقصودة بالدراسة، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات الاستبانة، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية، بعد أنْ قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي تم

١٩ - المرجع السابق: ص.٣١٧.

٢٠ - المرجع السابق: الصفحة نفسها.

اقتراحُها من قِبل عينة الاختبار المبدئيِّ، وكما هي في الملحق رقم (٣) قابلة للتوزيع والتطبيق على عينة الدراسة. كما إنه يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

الصورة النهائية للاستبانة:

بعد أنْ قامت الباحثة باختبار الصدق والثبات وإجراء التعديلاتِ التي اقترحتْها العينة الاستطلاعية في الاختبار الأوليِّ، تم وضع الاستبانة في صورتها النهائية؛ وبذلك أصبحت مُعدَّة للتطبيق على مجتمع الدراسة، وقد أُرفِق مع الاستبانة التعليمات الموجهة للمبحوثين، لتوضيح الهدف من الدراسة، وتوضيح مصطلح الاستهلاك المظهريِّ الذي قد يكون غير واضح بالشكل المطلوب لدى البعض من عينة الدراسة، وضمان السرية التامة للبيانات، وأنها لا تُستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمية فقط؛ حتى تكون هناك مصداقية في الإجابات.(مرفق صورة الاستبانة فى الملاحق).

ب- المقابلة المتعمقة:

تُنظم الدارسة مقابلاتٍ معمَّقة لعينة عمدية من الأسر المقيمة بمدينة درنة، والتي تعاملتْ مع أيِّ نوع من التسهيلاتِ المصرفية (القروض – بطاقات الائتمان) أو مراكز التسوق التي تبيع بالتجزئة، حيث تم تصميم دليل مقابلة يضم عددًا من المحاور، يضم كلُّ محور عددًا من القضايا:

المحور الأول في (التعرف على الأوضاع المعيشية للأسرة بالمجتمع الليبيِّ).

المحور الثاني في (التعرف على أنماط الاستهلاك بالمجتمع الليبيِّ، ومدى انتشارها وتبايُنها).

المحور الثالث تناول (إلقاء الضوء على الحاجاتِ والقيم والرموز المصاحِبة لثقافة الاستهلاك).

المحور الرابع تناول (تسليط الضوء على إسهام القروض والتقسيط وبطاقة الائتمان في زيادة الاستهلاك).(مرفق صورة الاستبانة فى الملاحق).

جمع البيانات.

قامت الباحثة بجمع بيانات الدراسة باستخدام الاستبيان المغلق، والذي طُبق عن طريق المسح الشامل على عينة عشوائية تتكون من (٤٣٨) أسرة؛ وذلك للتعرف على أنماط الاستهلاك بالمجتمع الليبيِّ، وانعكاس نظام البيع بالتقسيط والاقتراض، واستخدام نظام البطاقاتِ الائتمانية على الحاجات، ومنظومة القيم الاستهلاكية والعلاماتِ والرموز التي تفضلها الأسر بمدينة درنة.

كما قامت الباحثة بإجراء مقابلاتٍ معمَّقة لعينة عمدية من الأسر المقيمة بمدينة درنة قوامها (١٥) مفردة التي تعاملتْ مع نظام البيع بالتقسيط، والأسر المقترضة، والأُسر التي تستعمل بطاقاتِ ائتمان؛ وذلك لتسليط الضوء على إسهام القروض والتقسيط وبطاقة الائتمان على أنماط الاستهلاك لديهم، وعلى الحاجاتِ والقيم والرموز المصاحبة لثقافة الاستهلاك).

كما اعتمدت الباحثة على البياناتِ الجاهزة من مركز بحوث العلوم الاقتصادية والمصارف، ومراكز البيع بالتقسيط.

ثالثًا: تحليل البيانات وتفسير النتائج.

١- نوع ومصادر البيانات.

إنَّ البياناتِ التي تم جمعها تشتمل على نوعيْن من البياناتِ وهما: (البيانات الوصفية – والبيانات الكمية)، وهي بيانات أولية ميدانية، فغالبًا ما تجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلة محلَّ القرار من مصادرها الأولية، والتي لها أهمية أكثر من المصادر الثانوية؛ وذلك عن طريق الاتصال المباشر بالجهة ذات العلاقة، وأهم هذه المصادر الأولية (الاستبيان – المقابلة المعمقة) كما يمكن لمتخذ القرار الحصول على هذه البياناتِ والمعلوماتِ من سجلاتِ المؤسسة أو تقاريرها السنوية أو الإحصائياتِ التي تنشرها دوائر الإحصاء المركزية....إلخ. وتتميز البياناتُ والمعلوماتُ الأولية عن غيرها من الأنواع الأخرى في أنها تتصل بالمشكلة مباشرة[٢١].

٢- تحليل البيانات.

تعتمد الدراسة على كلٍّ من التحليل الكميِّ والكيفيِّ معًا، حيث اعتمدت الباحثة على التحليل الكميِّ للبياناتِ الجاهزة من مركز بحوث العلوم الاقتصادية الليبية، والبيانات التي تم جمعها من الاستبانة باستخدام النظم الإحصائية (SPSS. V22 - 2013)؛ لاستخراج التكراراتِ والمتوسطاتِ الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية؛ لمعرفة مدى تأثير التحولات الاقتصادية على ثقافة الاستهلاك على الأسر المقيمة بمدينة درنة. وكذلك استخدام تحليل التباين الأحاديّ؛ لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية وفقًا لمتغيرات الدراسة (الجنس – العمر – عدد أفراد الأسرة – متوسط الدخل الشهريّ)، وتم استخدام معاملات الارتباط للتوصل إلى العلاقة بين درجة انعكاس نظام البيع بالتقسيط على الأنماط والحاجات والقيم الاستهلاكية لدى الأسر، وبين درجة تغيُّر منظومة القيم الاستهلاكية والاحتياجات والأنماط من خلال امتلاك واستخدام نظام البطاقات الائتمانية، وبين ارتباط تغير القيم الاستهلاكية وزيادة الاستهلاك للحاجات والسلع ذات الماركات العالمية بزيادة عملياتِ الاقتراض البنكيِّ للأسرة بمدينة درنة. كذلك تعتمد الدراسة على التحليل الكيفيِّ للبيانات التي تم جمعها من خلال المقابلة المتعمقة.

٣- مستويات تحليل البيانات.

حُددت مستوياتُ التحليل بثلاثة مستويات:

أ- التحليل على مستوى الوحدات الصغرى (Micro)؛ للحصول على معلومات وافية عن التحولات الاقتصادية وثقافة الاستهلاك لدى أسر مدينة درنة (مجتمع الدراسة).

ب- التحليل على مستوى الوحدات المتوسطة (Mezzo)؛ للحصول على معلومات عن التحولات الاقتصادية للمصارف والبنوك، والتي تتمثل في القروض والتقسيط وبطاقات الائتمان.

ج- التحليل على مستوى الوحدات الكبرى (Macro)؛ للتحليل من أجل دراسة أثر التحولات الاقتصادية (القروض والبيع بالتقسيط وبطاقات الائتمان) في نشر ثقافة الاستهلاك.

---

٢١ - نواف كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية, بين النظرية والتطبيق, دار الثقافة الجامعة الأردنية: عمان, ١٩٩٨.– ص ص١٣٤ –١٣٦.

٤ – تفسير النتائج العامة.

تم تفسير ما توصلت إليه الدراسةُ من نتائج، في ضوء ربطها بنتائج الدراساتِ السابقة، والقضايا النظرية الموجهة للدراسة، مما يُسهِم في اختيار القضايا النظرية المطروحة للدراسة، وفتح المجال أمام محاولاتٍ فكرية جديدة تعمل على بلورة المدخليْن المستخدميْن في الإطار التصوريِّ للدراسة، ومن ناحية أخرى إثارة مجموعة من القضايا الجديدة التي تُعد أساسًا في إجراء جهود بحثية جديدة[٢٢].

٥–الصعوبات التي واجهت الباحثة بالدراسة.

أ– تقارُب مفاهيم مصطلحات الدراسة وتداخلها؛ كالنمط الاستهلاكيّ، والسلوك الاستهلاكيّ.

ب– تعرُّض الباحثة لبعض الصعوبات الخاصة بعدم توفر كافة البيانات الجاهزة نتيجة تخزين أغلبها بسبب التفجيرات، وعدم استقرار الأمن في ليبيا أثناء تطبيق الدراسة الميدانية.

ج– ندرة الكتب الاجتماعية العربية التي اهتمت بثقافة الاستهلاك.

د– عدم وجود دراسات اجتماعية ليبية محلية عن ثقافة الاستهلاك.

هـ– عدم استقرار ليبيا وصعوبة الوضع الأمني بمدينة درنة أثناء تطبيق الدراسة الميدانية كان له أثر سلبيٌّ على إخراج النتائج بشكل أوضح.

٢٢ – علي عبدالرازق جلبي: تصميم الدراسة الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٤٠٢.